

العولمة بين الإصلاح أو الانهيار

اتخذت معظم الدول النامية - منذ الثمانينات والتسعينات - خطوات لفتح وتحرير أسواقها وتخفيف وإلغاء الحاجز الجمركي وغير الجمركي ، بالإضافة إلى الإصلاحات المالية والنقدية والشخصية وتحرير أسعار الصرف وأسواق المال وهي الحزمة المعروفة باسم "اتفاق واشنطن Washington Consensus" . وقد لاقت هذه الإصلاحات والتغيرات الهيكلية المصاحبة لها - المؤلمة اجتماعيا - تشجيعاً ومساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخزانة الأمريكية متمثلة في قروض كبيرة للدول التي طبقت هذه السياسات. غير أن تعاظم تأثير السوق العالمي خلال العقود الماضيين صاحبه تفاوت بين الدول ، فلقد كانت النسبة ٩٪١ بين متوسط دخل أغنى وأفقر دولة في العالم في بداية القرن العشرين لتصل اليوم إلى أكثر من ستين ضعف ! صحيح أن بعض الدول مثل الصين ثم الهند حققت نمواً أعلى من الدول المتقدمة إلا أنه من المقدر إلا تصل إلى مستويات المعيشة الحالية في الولايات المتحدة قبل قرن من الزمان ! .

وبالنسبة للدول الفقيرة المعتمدة بشكل رئيسي على صادرات المواد الأولية والموارد الطبيعية ، فإنها عجزت عن تنوع صادراتها وجدب الاستثمار الأجنبي رغم الإصلاح الاقتصادي ومحاولات الانضباط المالي والنقد وتخفيص القطاع العام . وبل إنها شاهدت أسعار صادراتها من المواد الأولية تهوي في الأسواق العالمية مما أدى إلى فشل في توفير التعليم الأساسي للأطفال والخدمات البرجية الأخرى اللازمة لتنمية مستدامة ، أما بالنسبة "للاقتصادات الصاعدة Emerging Market Economies" فرغم استفادتها من حركة التجارة الدولية (عكس الدول الفقيرة) فلقد عانت من كوارث الأزمات المالية ، حيث أدى انفتاح الأسواق المالية إلى أزمات حادة في المكسيك وكوريا وتايلاند وإندونيسيا وروسيا والبرازيل وتركيا وغيرها ، وكما أن عدم الاستقرار المالي كان أشد وطأة على الفقراء والطبقات الوسطى وبالاخص في تركيا والأرجنتين والمكسيك والتي شاهدت مسلسل مستمر من التضخم والتخفيف في قيمة العملة الوطنية علاوة على هروب عياب مؤسسات منتظمة لها وقواعد مصرافية مما شجع الفساد (روسيا مثال حي على ذلك) ، وهكذا فإنه في كلتا الحالتين - الدول الفقيرة والصاعدة - فان الفقراء والطبقات العاملة كانت الأكثر تضرراً من العولمة الاقتصادية . وكما أن أسعار الفائدة المرتفعة في هذه الدول التي استخدمت كمحاولة للحفاظ على سعر صرف عملتها الوطنية قد ألحقت أضراراً بالغة بالمنشآت الوطنية والعاملين بها ذوي الأجر المنخفضة أصلاً . وتجدر

الإشارة هنا مرة أخرى إلى الصين والهند والتي تمكنتا من تحاشي الأزمات المالية في التسعينات نتيجة عدم فتح أسواقها المالية .

وبنفس القدر من عدم التكافؤ في توزيع المخاطر في السوق العالمي فإن الفرص به أيضا لاتزال القسمة العادلة . فالخاسرون هم الذين لا يملكون أصلا التدريب والتكنولوجيا والأصول المنتجة ، وبالتالي فليس من المستغرب أن يذهب ٨٠٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الغنية ! . وكما أن نزيف العقول من الهند - على سبيل المثال - إلى الولايات المتحدة يصل سنويا إلى ٢ مليار دولار ! والنتيجة هي أن الدول النامية التي تجد مشقة في تمويل ميزانية التعليم تتولى في حقيقة الأمر دعم الدول الغنية في المجال التعليمي ! .

وامتدت عوامل عدم التكافؤ في الاقتصاد الدولي إلى البيئة وانبعاثات الغازات وبالأخص ثاني أكسيد الكربون . فلم تقم الدول الغنية بتحمل نصيبها من تكاليف التلوث الناجم عن تقديمها الصناعي وبل إنها فرضت في هذا الشأن على الدول الفقيرة قيوداً متمثلة في حماية الغابات والتنوع البيولوجي وهي التي كانت مصدراً لمواردها المالية .

وتمتد إشكالية عدم التكافؤ إلى انفراد الدول الغنية بوضع وتنفيذ قواعد التجارة الدولية ، فعلى سبيل المثال ، قامت أمريكا وأوروبا بقيود قطاعي الزراعة والمنسوجات وهما القادرين على توليد فرص عمل هائلة بالدول الفقيرة ، وهنا تجدر الإشارة أن الدول الصناعية تخصص ٣٠٠ مليار دولار سنوياً لدعم المنتجين الزراعيين بها وهو ما يمثل ستة أضعاف رقم المساعدات التي تقدمها للدول النامية والفقيرة وكما أن هذا الدعم الهائل للمزارعين المحليين يجاوز دخل مليار ومائتي مليون نسمة في العالم والذين يعيشون على أقل من دولار يومياً ! ويضرر المزارعون في الدول النامية بشكل مباشر من هذا الدعم سواء في تصدير منتجاتهم الزراعية أو في بيعها في السوق المحلي ، وتأتي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على رأس الدول الصناعية مانحة لدعم الزراعة بها حيث تصل مخصصات الدعم بها إلى ١٨٠ مليار دولار ، ويُذدرع الساسة في أمريكا والاتحاد الأوروبي بأن هذا الدعم أساسى لتحقيق الأهداف الاجتماعية في دولهم لأن هذا الادعاء يخفى غالطة فاضحة حيث أن ٥٠٪ من قيمة الدعم تعطي لـ ٧٢٪ من المزارعين فقط والذين يمتلكون الحيازات الزراعية الكبيرة (الدعم الزراعي في هذه الدول يتحدد على أساس الإنتاج ومساحة الأرضي) ! . وكما أن الدول المتقدمة وضعت نصوصاً باللغة التعقيد في المفاوضات التجارية وحل النزاعات مما يضعف الدول الفقيرة ذات المحدودية في القدرات القانونية ، ولا يجب وبالتالي أن نندهش أن تصل قضايا الإغراق الموجهة ضد المنتجين في الدول النامية إلى أكثر من ٥٠٪ من النزاعات بينما لا تتعدي نسبة صادراتهم ٨٪ من الصادرات العالمية ! .

أما بالنسبة لقيود الهجرة فيكتفي الإشارة إلى أنه خلال الخمسة وعشرين سنة قبل الحرب العالمية الأولى تعدت تقليلية البشر ١٠٪ من عددهم ، بينما هي في الخمسة وعشرين سنة الأخيرة في حدود ٢٪ فقط ! .

يحب الاعتراف إذن بأن العولمة الاقتصادية لم توجه إلى مشاكل الفقراء والتكافؤ بين الدول ، وعليه إذا أريد للعولمة النجاح والاستمرارية فالامر يتضمن وضع اجنددة جديدة أو معمار جديد للتنمية الاقتصادية الدولية يتضمن ثلاثة محاور رئيسية :-

- فتح أسواق الدول الغنية للدول الفقيرة واعادة النظر في القيود المفروضة عليها .
- تمثيل أفضل للدول النامية في المؤسسات المالية الدولية وحوكمنتها بحيث تكون خاضعة أيضاً لمسألة الدول التي تتأثر ببرامج تلك المؤسسات .
- برامج تحويلات من الدول الغنية في مجالات الاستثمار وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات المحلية ، وفي الدول المتقدمة صناعياً فإن برامج الحكومة لإعادة توزيع الثروة تصل في المعتمد إلى ١٠٪ من الناتج الإجمالي وكذلك للاستثمار في التعليم والصحة والسكان وشبكات الضمان الاجتماعي ، بينما لا تصل نسبة المساعدات الخارجية للدول الفقيرة ٥٪ (نصف الواحد في المائة) من مجموع الناتج الإجمالي للدول الغنية ! وإذا ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٪ فسيكون هذا سندأ لتعضيد أركان العولمة الاقتصادية وإنقاذها من الانهيار .